

أثر نتائج البرمجة المالية لبنك الجزائر على استقرار الأسعار خلال الفترة (2017/2011)

Financing the green economy and the requirements of sustainable development

* د. زواش زهير¹

¹ جامعة قسنطينة 2 — عبد الحميد مهري (الجزائر)، zouhirzouache077@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/10/31

تاريخ الاستلام: 2022/10/07

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مسألة قدرة بنك الجزائر في استخدام للبرمجة المالية في الفترة (2011-2017)، بغرض التحكم في معدل التضخم، خاصة في ظل وجود "تقلبات مداخيل المحروقات بالعملة الأجنبية" وغياب "الانضباط المالي" واللذان أديا إلى بروز تعارض بين أهداف السياستين "النقدية والمالية" والذي كان من أهم نتائجه انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أثر بالسلب على نمو الإنتاج الوطني وكذلك القدرة الشرائية للأجور ، وفي هذا الإطار أصبح استقرار النظام المالي والاقتصادي له علاقة مباشرة بمسألة استقرار أسعار السلع والخدمات الذي يعتبر في الواقع الهدف الأول للسياسة النقدية، وبالتالي فتخفيض معدل التضخم يستوجب قيام بنك الجزائر بعملية مهمة تتمثل في تطبيق البرمجة المالية، التي تركز على التنبؤ، بحيث وفق هذه العملية يتم استهداف معدلات نمو النقود والقروض والتضخم بطريقة غير مباشرة، من خلال اختيار الأدوات الكفيلة لتحقيق سياسة الاستهداف.

الكلمات المفتاحية: البرمجة المالية؛ السياسة النقدية؛ الانضباط المالي؛ التضخم.

تصنيف JEL: E31، E52، G18.

Abstract:

. This research aims to study the issue of the ability of the Bank of Algeria to use financial programming during the period (2011-2017), in order to control the rate of inflation, especially in light of the presence of “volatility of fuel income in foreign currency” and the absence of “financial discipline”, which led to the emergence of a conflict between the objectives of The “monetary and financial” policies, one of the most important results of which was the depreciation of the Algerian dinar, which negatively affected the growth of national production as well as the purchasing power of wages. Thus, reducing the inflation rate requires the Bank of Algeria to carry out an important process represented in the application of financial programming, which is based on forecasting, so that according to this process, the growth rates of money, loans and inflation are targeted in an indirect way, through the selection of tools to achieve the targeting policy.

Key words: financial programming; monetary policy; financial discipline; inflation.

Classification JEL: E31، E52، G18.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

في شكل تنبؤات مبكرة يتم من خلالها تقدير "معامل السيولة" للتحكم في اتجاهات تطور المتغيرات التالية "حجم الكتلة ابتداء من سنة 2011 أ وإلى غاية سنة 2017، أصبح لبنك الجزائر وفي إطار إدارته للسياسة النقدية، يتمتع بدور جديد يتمثل في قيامه سنويا بعملية البرمجة المالية، والتي تعني أنه في بداية كل سنة مالية يجب عليه أن يعمل على وضع أهداف كمية نقدية، وقروضية، تكون النقدية والقروض الممنوحة للدولة وللأقتصاد وأيضا معدل التضخم. ثم عرضها على مجلس النقد والقرض باعتباره السلطة النقدية، ووافقها بعد ذلك بمقتراحات تتضمن مجموعة أدوات السياسة النقدية التي عن طريقها تتحقق سياسة الاستهداف للمتغيرات السابقة الذكر.

بحيث من الضروري أن يختار بنك الجزائر هذه الأدوات بكفاءة وعناية حتى يتمكن أثناء توظيفها من تحقيق هدف "الاستقرار الداخلي والخارجي للدينار الجزائري" أي تحقيق "الاستقرار في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات" في السوق الوطنية من جهة، وفي تحقيق الاستقرار في "معدل صرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الأجنبية" خاصة اليورو والدولار من جهة أخرى. علما أن بنك الجزائر يعمل دوريا على مراجعة البرمجة المالية التي يقوم بها كل سنة، بالموازاة مع تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للأقتصاد الوطني، وفي واقع الأمر، يبنى بنك الجزائر عملية البرمجة المالية، القائمة على سياسة "استهداف التضخم" والذي يكون على أساس التوقعات المرتبطة بالمؤشرات التالية:

- ✓ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي.
 - ✓ الاحتياطات الاجمالية من العملة الأجنبية بدون ذهب.
 - ✓ الرصيد الإجمالي للميزانية العامة أو حالة الميزانية العامة وما تحققه من عجز أو فائض.
 - ✓ وضعية عمليات الخزينة العمومية لاسيما في جانب النفقات الجارية وإيرادات المحروقات.
- ولمعرفة أثر نتائج البرمجة المالية لبنك الجزائر، على معدلات التضخم التي يجب أن تكون، أولا، ضمن المجال المستهدف وثانيا، مناسبة لنمو الأقتصاد الوطني، خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين سنتي 2011 و2017، وهذا من منطلق التوقع الذي يضعه بنك الجزائر بخصوص تغير الكتلة النقدية M2 وحجم القروض الممنوحة للأقتصاد والدولة "ضمن مجال محدد" مسبقا، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل أدت البرمجة المالية إلى زيادة قدرة بنك الجزائر على التحكم في تطور اتجاهات الكتلة النقدية والقروض والتضخم؟

وبالاستناد إلى للتساؤل الرئيسي يمكن وضع الفرضيتين التاليتين:

- ✓ أدى التوسع الكبير في النفقات العامة التي قامت بها الحكومة إلى زيادة الكتلة النقدية M2.
- ✓ يعود سبب لجوء الحكومة إلى إصدار الدينار الجزائري بدون مقابل أواخر سنة 2017 إلى فشل بنك الجزائر في تطبيق البرمجة المالية.

المحور الأول: الإطار النظري للبرمجة المالية:

أولا- مفهوم البرمجة المالية:

تستخدم منهجية البرمجة المالية "لتحديد مستوى مستدام لميزان المدفوعات مع تحقيق استقرار الأسعار. كما تستخدم البرمجة المالية الحدود القصوى للقروض وسعر الصرف كأدوات لتحقيق ذلك، ويعتبر نموذج بوالك حجر الزاوية للبرمجة المالية: $Y = G + C + I + X -$

(Z) ويركز هذا النموذج على تقليص حجم الإقراض المقدم للاقتصاد في معالجة اختلال ميزان المدفوعات. (بلقاسم ، 2004، صفحة 9) والبرمجة المالية تعمل على تحديد معدل نمو لعرض النقود وحجم الائتمان المحلي والتضخم لتحقيق الأهداف التالية:

✓ التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى توفير مستوى أمن من النقد الأجنبي.

✓ التوازن الداخلي الذي يؤدي إلى توفير مستوى أمن من الادخار الحكومي لتمويل الاستثمار العمومي.

ثانيا-السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت:

وفق أطر السياسة النقدية يتم اعتماد مرتكزات أساسية للسياسة النقدية للتحكم في مسار المستوى العام للأسعار، وأحد هذه المرتكزات يتمثل في سعر الصرف الثابت، ومن خلاله يتم ربط قيمة العملة المحلية بعملة دولة أخرى تتمتع بمستويات منخفضة من التضخم. إلا أن السياسة النقدية في هذه الحالة تفقد استقلاليتها وتصبح تابعة للسياسة النقدية السائدة في دولة عملة الربط وهو ما يظهر تأثيره السلبي في حالة اختلاف دورات الأعمال في الدولتين.

ثالثا-السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن:

بدأت العديد من الدول في التحول اتجاه تبني أسعار صرف مرنة، مما دفعها إلى اعتماد مرتكز آخر للسياسة النقدية يتمثل في استهداف المجمعات النقدية. كوسيلة للتحكم في المستوى العام للأسعار، من الناحية الاقتصادية، ينجح هذا النهج إذا كان البنك المركزي قادرا على التحكم في المعروض النقدي جيدا، ومتى ما كانت دالة الطلب على النقود تتسم بالاستقرار. عمليا ظهرت بعض التحديات في استهداف البنوك المركزية. للمجمعات النقدية نتيجة عدد من العوامل من بينها التغيرات التي شهدتها دالة الطلب على النقود التي أصبحت غير مستقرة بسبب الابتكارات في الأسواق المالية وأدوات الدفع وعدد من العوامل الأخرى.

رابعا-أثر الهيمنة المالية على المتغيرات النقدية:

إن ضعف الحكومة في ضبط وضعية الميزانية العامة، في الجانب المتعلق بتثبيت أو خفض العجز المالي عند مستويات أمنة، الناتج عن تأخرها في تدبير الإيرادات العامة المطلوبة لتغطية الإنفاق العام المتزايد، سيدفعها إلى الاقتراض المباشر من البنك المركزي من خلال اصدار نقود جديدة لفائدة الخزينة العمومية أو الاقتراض من البنوك التجارية عبر اصدار سندات مالية حكومية، مما سوف يترتب عنه تدفق المزيد من النقود في الاقتصاد التي ليس لها مقابل لاسيما اذا وجهت هذه النقود إلى النفقات الجارية، وبالتالي إمكانية أن يؤدي ذلك إلى تزايد نسبة الكتلة النقدية إلى اجمالي الناتج المحلي مما سينشئ موجات تضخمية من قناة الميزانية.

واستنادا لما سبق ذكره وفي ضوء تدفق كتلة نقدية مصدرها الميزانية العامة، فمن المنتظر أن يواجه البنك المركزي على المدى البعيد المظاهر سلبية فيما يلي:

- صعوبة إدارة السياسة النقدية
- نمو معدل القاعدة النقدية
- ارتفاع المستوى العام للأسعار
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف

لدا التطرق إلى فرضية الهيمنة المالية والنظرية المالية للمستوى العام للأسعار يؤكد على أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والمبني في الواقع على قاعدة مفادها بأن تناقص حجم الدين العام وخفض العجز المالي يعدان حقيقة من العوامل الأساسية المهمة التي تضمن وجود فعالية للسياسة النقدية. ولقد تم تقديم وتحليل فرضية الهيمنة المالية من طرف (1981 Sargent and Wallace)، وبشكل هام أشار مضمون هذه الفرضية إلى أن: الحكومات التي يستمر فيها تراكم العجز في الميزانية والتي ليس بمقدورها على خلق التوازن أو الفائض في الميزانية، فمن حيث المبدأ سوف تلجأ إلى التمويل النقدي للعجز المالي. (Benoît, julien ، و Jean-Guillaume، 2012، صفحة 178) كذلك ففي ظل وجود نسب مسبقة ومحددة لإصدار النقد نجد أن الحكومة ستنتقل إلى تمويل العجز المالي من خلال السندات الحكومية ذات العائد. ومن ثم فإن قدرة السياسة النقدية في السيطرة على ارتفاع الأسعار ستندنى بالتدريج مع مرور الوقت، إذ أنه طالما واصلت الحكومة تمويل العجز المالي من خلال إصدار النقود والسندات الحكومية فإن استمرار اسهام العجز والدين الحكومي في تركيبة القاعدة النقدية وفي ميزانية البنك المركزي سوف يتواصل. فتغيرات القاعد النقدية التي تكون دوما تبعا للتغيرات الحاصلة في اقتراض الحكومة المباشر وغير مباشر يمكن تفسيرها بأن المالية العامة مهيمنة على ميزانية البنك المركزي.

والهيمنة المالية بكل بساطة هي دخول الدين العام كمكون في القاعدة النقدية، بمعنى أن القاعدة النقدية تنمو كلما زاد اقتراض الحكومة من البنك المركزي والذي يكون بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة، وتفقد الهيمنة المالية البنك المركزي استقلالية.

وهنا مفهوم آخر للهيمنة المالية متعلق بالدول المنتجة للنفط (الهيمنة المالية النفطية)، والتي تعتمد على قطاع المحروقات في مراكمة العملة الأجنبية، بحيث أن العملة الأجنبية هس محرك القاعدة النقدية لان التي تمويل النفقات العامة يتم من خلال بيع الحكومة العملة الاجنبية البنك المركزي للحصول على المبالغ بالعملة المحلية، وبالتالي ينمو الإصدار النقدي تبعا لتوافر العملة الأجنبية.

ويركز تحليل النظرية المالية للمستوى العام للأسعار على أن وضع القيود على التمويل النقدي لعجز الميزانية قد يلعب دورا مهما في ألا تصبح السياسة المالية محددا للتضخم. (Bennett T. و Edward، 2006، صفحة 1)

فالارتباط الذي أشارت إليه هذه النظرية بين التمويل النقدي للعجز المالي والتضخم أظهر بأن السياسة المالية هي مصدر آخر للتضخم. ولكي يتم الحد من أن تكون السياسة المالية محددا اساسيا للتضخم لابد على البنك المركزي البنك من رفع معدل فائدة البنك المركزي عندما يكون الانفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدرات الاقتصاد الإنتاجية.

لذلك فعندما يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية، وإدارة السيولة، من الواجب أن يكون ذلك طبقا لما يجده هو كسلطة نقدية، حيث يعمل على إصدار النقود الجديدة إلا بما يوافق القيمة المضافة من السلع والخدمات، ليتحقق بعد ذلك معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بأدنى مستوى من التضخم.

خامسا-سياسة استهداف التضخم:

نتيجة لذلك بدأ العديد من البلدان التي تتبنى نظم أسعار صرف مرنة في التحول نحو استهداف التضخم بشكل مباشر استنادا إلى الفهم الأدق لروابط وآليات انتقال أثر أدوات السياسة النقدية وعلى رأسها أسعار الفائدة إلى المستوى العام للأسعار. بناء عليه توصل الاقتصاديون في بداية عقد التسعينيات إلى إطار جديد للسياسة النقدية وهو ما يعرف باستراتيجية استهداف التضخم، واعتقدوا أخيرا انه أفضل بكثير من سابقه من المرتكزات الأخرى التي كان يعتمد عليها كمحور ارتكاز اسمي للسياسة النقدية ممثلة في سعر الصرف،

والمجملات النقدية. ويتمثل إطار الاستهداف الكامل للتضخم في التزام البنك المركزي صراحة بالوفاء بمعدل تضخم محدد، أو التزامه بتحريك معدل التضخم في حدود معينة خلال فترة زمنية محددة، والإعلان الدوري عن مستهدفات التضخم للجمهور، ووجود ترتيبات مؤسسية لضمان مساءلة البنك المركزي عن تحقيق هذا الهدف. (عبد المنعم و طلحة، 2020، صفحة 4) وتوصف سياسة استهداف التضخم في الكتابات الاقتصادية بأنها " إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف مقيدة " وهي بذلك تعتمد على القواعد اذ يتطلب تبني اهداف صريحة والتزام البنك المركزي باتباع سياسة متسقة وثابتة في الوقت نفسه، ويترك للبنك المركزي حرية اتخاذ القرار حول كيفية استخدام ادواته الأمر الذي يسمح له ببعض المرونة في التصدي للصدمات المحلية والخارجية غير المتوقعة. (عزيز بندر، صفحة 2)

سادسا-نوع السياسة النقدية المطبقة ف انحراف معدلات التضخم عن المعدل المستهدف:

ومن الناحية العملية يقرر البنك المركزي عادة المسار المقبل للسياسة النقدية بعد تقديم المعلومات التي يتم الحصول عليها من عدة مؤشرات مثل توقعات التضخم التي تهيئها له نماذج الاقتصاد الكلي، عمليات المسح القائمة على اساس توقعات التضخم، كما تنظر السلطة النقدية في تطورات المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية مثل النقود والائتمان، والهيكل الزمني لأسعار الفائدة وأسعار الأصول وظرف سوق العمل. وفي حالة انحراف معدلات التضخم عن المعدل المستهدف فإن ذلك يشير الى تعديل السياسة بمعنى انتهاج سياسة نقدية تقييدية إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يتجاوز المعدل المستهدف او انتهاج سياسة نقدية توسعية إذا كان المعدل المتوقع للتضخم يقل عن المعدل المستهدف (عزيز بندر، صفحة 2).

سابعا-التضخم وأسباب ارتفاعه:

هو الارتفاع المستمر بمعدل كبير في المستوى العام للأسعار وترجع ظاهرة التضخم في النظرية الى ثلاثة اسباب رئيسية، والتي قد ترجع بدورها الى اسباب اخرى وهذه أسباب هي الارتفاع في الطلب النقدي، الارتفاع في تكلفة العرض، اسباب هيكلية.

✓ الارتفاع في الطلب النقدي:

يؤدي نمو المعروض النقدي بمعدل اعلى من معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الى ارتفاع معدل التضخم وسواء تحددت كمية المعروض من النقود بالمعنى الضيق M1 م المعنى الواسع M2 فإن الودائع الجارية بالعملة المحلية تدخل في هذه الكمية، وهي التي تحكم حجم الائتمان المصرفي الذي قد يؤدي التوسع فيه الى ارتفاع معدل التضخم، ومن الأسباب الرئيسية لزيادة المعروض النقدي، خاصة في الدول النامية هو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كما تعتبر العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم تبادلية تسير في اتجاهين، فبجانب أن عجز الموازنة قد يكون احد اسباب التضخم فان التضخم يؤدي الى ارتفاع عجز الموازنة . كما تؤثر ايضا طريقة استخدام الدين العام والوضع الاقتصادي، في حالة الاقتراض لتمويل عجز الموازنة على معدل التضخم. فاذا استخدم هذا الدين في الانفاق الجاري ادى هذا الى ارتفاع معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل، اما إذا استخدم في اقامة استثمارات جديدة في اقتصاد يعاني من الركود فانه قد يؤدي الى تخفيض معدل التضخم في الأجل الطويل وان ساهم في رفعه في الأجل القصير. (محمد يسرى الخربوطلي، 2019، صفحة 591)

✓ الارتفاع في تكلفة العرض:

وتنتج الزيادة في تكلفة المعروض من السلع والخدمات عند ارتفاع الأجور بمعدلات تزيد عن معدل الزيادة في انتاجية العامل او تخفيض قيمة العملة الوطنية عن طريق تغيير سعر الصرف الرسمي بهدف زيادة الصادرات، وذلك عندما لا تكفي عائدات الصادرات لتمويل الواردات

وعندما تنخفض الاحتياطات المتاحة من النقد الأجنبي، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار المحلية للواردات سواء كانت سلعا نهائية ام وسيطة ام رأسمالية، كما يؤثر رفع اسعار مدخلات العملة الإنتاجية مثل الطاقة والنقل والسلع المحدد اسعارها اداريا في زيادة تكلفة المعروض، وقد تساهم ايضا عوامل خارجية مثل ارتفاع الأسعار العالمية وبخاصة البترول والسلع الغذائية الرئيسية وانتقال هذا الارتفاع الى السوق المحلي. وهو ما يطلق عليه التضخم المستورد، هذا بالإضافة الى امكانية انتقال اثار الأزمات. (محمد يسرى الخربوطلي، 2019، الصفحات 591-592)

✓ أسباب هيكلية:

وهي تعنى الاختلالات في الهيكل الاقتصادي، كما يعتبر وجود خلل في توزيع الدخل أحد الأسباب الهيكلية للتضخم، كما يعتبر عدم انضباط السوق والفساد، وعدم توافر شروط المنافسة من اسباب ارتفاع معدل التضخم. (محمد يسرى الخربوطلي، 2019، صفحة 592)

ثامنا-تطور سياسة الاستهداف الوسيط للسياسة النقدية:

✓ استهداف سعر الصرف:

تسعى البنوك المركزية من خلال سياسة استهداف سعر الصرف إلى تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال إحداث تغيرات في أسعار الفائدة مع تدخل مباشر متزامن في إدارة الصرف الأجنبي، بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، حيث يتطلب نجاح تطبيق هذا النظام توافر مزيج مثالي من السياسات الاقتصادية الكلية، إلى جانب امتلاك مستوى كاف من الاحتياطات الدولية والإبقاء على مصداقية الإطار التشريعي والمؤسسات في تحقيق الاستقرار في الأسعار والحفاظ على تنافسية المؤسسات. ويأخذ استهداف سعر الصرف شكلين، حيث يتميز الشكل الأول بتثبيت سعر صرف العملة المحلية مع سعر صرف عملة بلد آخر أكثر استقراراً في مستوى الأسعار؛ حيث إن معدلات التضخم لا يمكنها أن تنحرف بعيدا عن معدل التضخم في البلد الذي تم ربط سعر صرفها به، أما الشكل الثاني فيتم السماح فيه لسعر الصرف المثبت بالتقلب في مجال معين، بشرط أن يتدخل البنك المركزي في حالة حدوث انحراف خارج حدود المجال المسموح به. (جباري و العوادي، 2014، الصفحات 73-74)

✓ استهداف الإجمالي النقدي:

اتجهت معظم البلدان الصناعية إلى تطبيق أسعار الصرف الحرة بعد انهيار نظام proton words عام 1973، واحتاجت إلى أداة تثبيت فعلية جديدة لتحقيق الاستقرار في الأسعار تمثلت في استهداف الإجمالي النقدي. ويستند هذا النظام إلى حقيقة مفادها أن مستوى الأسعار يتأثر بنمو العرض النقدي في المدى الطويل مع ضمان معدل ملائم للمجتمع النقدي المختار كاستهداف وسيط. وقد حددت معظم الدول الصناعية لنفسها استهدافات تخص أنواعا مختلفة من المجمعات النقدية للسيطرة على التضخم. وابتداء من منتصف السبعينيات أصبحت المجتمعات النقدية، وليس أسعار الصرف الثابتة، استهدافات وسيطة في ظل تطبيق أسعار صرف مرنة. وعموما، حتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق الاستقرار في الأسعار يقوم بالتأثير في نمو العرض النقدي من خلال توجيه أدواته، كسعر الفائدة، باعتبار أن له علاقة وثيقة بمستويات التضخم في المدى الطويل. وتصبح إمكانية نمو القاعدة النقدية أو أي مجمعات نقدية مختارة استهدافات وسيطة هي العنصر الفعال في تحقيق هدف استقرار الأسعار، وتصبح قدرة البنك المركزي مرهونة بمدى معرفته التجريبية بفاعلية أدوات السياسة النقدية في التأثير في تلك المجموع. وينبع ذلك كله من التجارب المتراكمة لدى البنك المركزي والانطباعات التي

كونها عن مناخ القطاع النقدي والمصرفي وطبيعته، والاقتصاد بشكل عام. ثمة إيجابيات عدة لتطبيق الاستهداف النقدي الذي يتطلب شروطا معينة لقيامه حتى يتم تحقيق المعدل المرغوب فيه من التضخم. إلا أن حالات الإخفاق المتكررة في بلوغ الأهداف النهائية، واستمرار عدم الاستقرار في العلاقة بين نمو العرض النقدي والتضخم أديا إلى التخلي فعليا عن تحقيق أهداف نقدية في معظم البلدان طوال عقد الثمانينيات. (جباري و العوادي، 2014، الصفحات 74-75)

✓ استهداف التضخم:

لقد أدت الابتكارات المالية، وحركة رؤوس الأموال، وعدم استقرار الإطار التشريعي، وإلغاء القيود على التنظيم المالي، وعدم توافر استقلالية أكبر للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، إلى تحلي بلدان عدة، مثل نيوزيلندا، وكندا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، عن نظام الاستهداف النقدي متبينة في الوقت نفسه نظاما حديثا لإدارة السياسة النقدية عرف بسياسة استهداف التضخم. وتجدد الإشارة إلى أن سياسة استهداف التضخم قد ولدت في نيوزيلندا؛ حيث أصدر البنك الاحتياطي النيوزيلندي قانونا في 20 ديسمبر 1989، قدم من خلاله تعريفا يعتبر الأكثر شيوعا للمصطلح، إذ ينظر إليه على أنه وصفة استراتيجية لإدارة التضخم تركز على الإطار المؤسسي والمتكون أساسا من عمليات المساءلة والشفافية والاتصال. ومنذ ذلك التاريخ توالى إقبال الدول على تبني هذه السياسة حتى بلغ عددها خلال عام 2010 سبعا وعشرين دولة منها إحدى عشرة دولة أوروبية، كما أصبحت هذه السياسة تمثل نظاما رسميا لصندوق النقد الدولي عام 2006، ويشير الصندوق إلى أن أربعين دولة قد تقدمت بطلب الحصول على معلومات توضيحية حول سياسة استهداف التضخم. وتجدد الإشارة إلى أن الدول الناشئة تعد من أكثر الدول إقبال على تبني هذه السياسة، نظرا إلى معدلات التضخم المرتفعة التي تعانيها حيث أصبحت تمثل بالنسبة إليها العقبة الأساسية أمام تحقيق تنمية اقتصادية. (جباري و العوادي، 2014، صفحة 75)

المحور الثاني: أثر نتائج تطبيق البرمجة المالية لبنك الجزائر:

أولا-تطور أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر حسب التشريع:

شهدت أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر تغيرات من ناحية "الأولية" بسبب التغيرات التي عرفها "الرصيد الإجمالي للميزانية العامة" كل سنة، والذي كان يتغير بدوره حسب تطورات الإيرادات والنفقات العامة والتي تعتبر أدوات السياسة المالية الأساسية.

وفي هذا السياق شهد تطبيق السياسة النقدية ثلاثة مراحل رئيسية وهي كالتالي:

✓ مرحلة ما قبل سنة 2010، وهذا وفقا للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، الذي يتعلق بالنقد و القرض، وفي ظل المادة 35 منه، كانت مهمة بنك الجزائر هي الاستمرار في إصدار الدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية "الدولار الأمريكي" لتغطية النمو المضطرب للنفقات العممة، فقد تم ترتيب هدف تحقيق النمو الاقتصادي في هذه المادة كهدف أول للسياسة النقدية، عوضا عن هدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للدينار الجزائري الذي جاء في المرتبة الثانية.

✓ المرحلة ما بين 2010-2016، وهذا وفقا للأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق لـ 26 غشت سنة 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، وفي المادة 2 منه، يستمر كذلك بنك الجزائر كذلك في إصدار الدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية

"الدولار الأمريكي" لمواجهة تزايد النفقات العامة، ولكن كان هذا مع وضع هدف الحرص على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للدينار الجزائري كهدف أول للسياسة النقدية ، بدلا عن تحقيق النمو الاقتصادي.

✓ مرحلة ما بعد سنة 2016، وهذا حسب القانون رقم 17-10 المؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017 ، المتمم للأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، المتعلق بالنقد و القرض ، حيث تم الحفاظ مجددا على هدف الحرص على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للدينار الجزائري كأولوية أولى للسياسة النقدية، وكأولوية ثانية تحقيق النمو الاقتصادي.

ولكن كل هذا في ظل وجود "رصيد سالب في الميزانية العامة" واللجوء إلى اصدار الدينار الجزائري عن طريق قيام بنك الجزائر بشراء مباشر للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية لمدة 5 سنوات وهذا من أجل مساهمة السياسة النقدية وبنك الجزائر في تمويل عجز الخزينة العمومية وتسديد الدين العمومي الداخلي و تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. (الحكومة، 2017، صفحة 4)

وللتوضيح أكثر يمكن وضع الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): تطور أهداف السياسة النقدية

أهداف السياسة النقدية	قبل سنة 2010 حسب القانون الأمر رقم 11-03	ما بين 2010-2016 حسب الأمر رقم 10-04	بعد سنة 2016 حسب القانون رقم 17-10
الهدف الأول	- تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وسريع وأساسي مخفض للبطالة	- تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي لقيمة الدينار الجزائري	- تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي لقيمة الدينار الجزائري
الهدف الثاني	- تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي لقيمة الدينار الجزائري	- تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وسريع وأساسي مخفض للبطالة	تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وسريع وأساسي مخفض للبطالة
ميزة الأهداف	- اصدار الدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية - تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية - تعارض هدف النمو	- الاستمرار في اصدار الدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية - تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية - تعارض هدف النمو الاقتصادي مع هدف استقرار	- اصدار الدينار الجزائري بدون مقابل أي شراء بنك الجزائر للسندات المالية الي تصدرها الخزينة العمومية لمدة 5 سنوات - تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية - تعارض هدف النمو الاقتصادي مع

الأسعار	الاقتصادي مع هدف استقرار الأسعار	هدف استقرار الأسعار لاسيما في ظل التمويل الغير تقليدي
---------	-------------------------------------	--

المصدر: الجريدة الرسمية، قوانين النقد والقرض، 2003، 2010، 2017.

ثانيا- دور بنك الجزائر وضرورة استقلالته في اختيار أدوات السياسة النقدية:

كما نصت التشريعات السابقة المتعلقة بالنقد والقرض فيما يخص أدوات السياسة النقدية، فبنك الجزائر يتمتع بسلطة استخدام هذه الأدوات لامتنعاص السيولة النقدية الفائضة في السوق وإدخالها ضمن الدائرة المصرفية، والذي يكون عموما عن طريق إصدار "مجلس النقد والقرض" كسلطة نقدية لأنظمة بناء على مداولات يحدد فيها التوجهات التالية:

✓ الإجراءات ومجموع ونوع أدوات السياسة النقدية التي يمكن أن يتم توظيفها.

✓ تنفيذ سياسته نقدية وقرضية لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للدينار الجزائري.

ولكن حتى يكون أداء بنك الجزائر في تنفيذ السياسة النقدية فعالا، باعتباره:

✓ أولا، الهيئة التي تتولى إدارة السيولة البنكية بصفته بنكا للبنوك.

✓ ثانيا، الهيئة التي تدير الموارد المالية للخزينة العمومية بصفته بنكا للحكومة.

لا بد أن يكون مستقلا في قرارات اختيار أدوات السياسة النقدية، فبنك الجزائر وبموجب قانون النقد والقرض، هو المؤسسة المالية الأولى المسؤولة عن الأدوار التالية:

✓ تنظيم وتوجيه ومراقبة السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني.

✓ الحرص على استقرار الأسعار والذي يجب أن يؤثر بالإيجاب في نمو الاقتصاد الوطني.

ثالثا- السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة 2011-2017:

عرف تطبيق السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2011-2017 اتجاهين:

✓ الاتجاه الأول: اتجاه تقييدي والذي كان في الفترة 2011-2014. بعد صدور الأمر رقم 10-04 المؤرخ في شهر أوت من

سنة 2010، وهذا من أجل الحد من تزايد الكتلة النقدية المتدفقة من باب الميزانية العامة. لكن من ناحية أخرى وبالرغم

من الهدف النهائي المسطر من طرف البنك الجزائري المتمثل في الحرص على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للدينار

الجزائر، إلا أن الحكومة ومعها وزارة المالية قد استمر كلاهما في زياد الانفاق العام بمستويات عالية بعيدة عن تمويل الاستثمار

لاسيما بعد صدمة النفط سنة 2014، مما سرب مزيدا من السؤلة في شكل نقود وأوراق للتداول الذي تسبب مباشرة في

نمو القاعدة النقدية .

✓ الاتجاه الثاني: اتجاه توسعي والذي كان خلال ال فترة 2015-2017 لاسيما بعد صدور القانون رقم 17-10 المؤرخ في شهر أكتوبر من سنة 2017، فلقد شهد احتياطي الصرف من العملة الأجنبية، أو بما يسمى صافي الأصول الخارجية تراجعاً ملفتاً، مما دفع الحكومة ابتداء من سنة 2017 نحو الاقتراض المباشر من بنك الجزائر لتمويل النفقات العامة.

رابعا-تطبيق بنك الجزائر لسياسة استهداف التضخم:

تبنت الجزائر سياسة استهداف التضخم كإطار جديد للسياسة النقدية في عام 2010 ليصبح ذو أهمية بالغة للمستهدفات الكمية للنقود والائتمان المصرفي والتي يمكن تفسيرها كمؤشرات وسيطة أو أهداف تشغيلية. حيث يتطلب التضخم المستهدف في الأجل المتوسط الأدوات اللازمة لتعميق الإطار التحليلي لدعم عملية صياغة السياسة النقدية وتنفيذها بأسلوب مرن بواسطة البنك المركزي عند اعداد وتصميم السياسة النقدية، فان تدخلات البنك المركزي في السوق النقدي يتم تحديدها وفقاً للإطار التنظيمي للبنك والذي تم تحديثه في العام 2009. ويتعلق الإطار التنظيمي بالعمليات والأدوات والإجراءات ذات الصلة بموقف عمل السياسة النقدية عند الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية لتدخلات البنوك المركزية. لتحقيق اهداف السياسة النقدية المحددة بواسطة مجلس النقود والائتمان في بداية كل سنة مالية، يستخدم البنك المركزي نموذجين قياسيين، الأول لتحديد المستوى التوازني لسعر الصرف الحقيقي الفعال، والثاني نموذج التنبؤ قصير الأجل للتأثير على سوق النقود من خلال أدوات السياسة النقدية المعروفة (عمليات السوق المفتوحة، التسهيلات الائتمانية، الاحتياطي النقدي القانوني)، وذلك بهدف المراقبة الدقيقة لمعالجة التضخم وضمان تحركه في إطار المستويات المستهدفة. (عبد المنعم و طلحة، 2020، صفحة 37)

خامسا-تطبيق البرمجة المالية في ظل السياسة النقدية التقييدية (2011-2014):

في ظل تزايد فائض السيولة في السوق النقدية، السائد قبل سنة 2014، أدار بنك الجزائر السياسة النقدية في غياب المرونة الكافية، فتراجعت قدرته في استعمال الأدوات المخصصة لامتناس الكتلة النقدية، حيث لم يتحكم بنك الجزائر بصفة فعالة في معدلات التضخم، في وقت بدأت تنخفض فيه الموارد المالية في الاقتصاد الكلي في نهاية سنة 2014. حيث لم تكن هناك إدارة كفؤة للسياسة النقدية، فيما يتعلق بالامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية، ومن أو حتى احتواء التضخم الذي انحرف عن المستوى المستهدف.

وهو الأمر الذي ساهم بقوة في تحريك معدل الصرف الفعلي للدينار الجزائري ليبعد عن مستواه التوازني، ويعرف انخفاضات أخرى في نهاية هذه الفترة. وهذا ما يفسر على أن بنك الجزائر عندما قدم لمجلس النقد والقرض، تنبؤاته المتعلقة بالمجاميع النقدية والقروض الناجمة عن البرمجة المالية لم تكن دقيقة، وغير متوافقة كأهداف كمية وسيطة مع تطور الوضع الاقتصادي والمالي الداخلي والخارجي مما أثر ذلك على نمو الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى أن وسائل السياسة النقدية التي وضعها بنك الجزائر لتحقيق هدف السياسة النقدية، المتمثل في استقرار لأسعار. في الفترة قيد الدراسة لم يسطر بطريقة كاملة على تطور المجاميع النقدية والقروض، والتي لم تنسجم مع الاستراتيجية استهداف التضخم. ويمكن حصر الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عدم نجاح بنك الجزائر في البرمجة المالية، ونقص هذا انحراف معدلات نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو القروض للاقتصاد المتوقعة عن المعدلات الفعلية) إلى ما يلي:

- العجز الحاصل في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، الحاد

- الاتجاه الصعودي للسيولة المصرفية

- النمو المضطرب للنفقات العامة لاسيما في جانبها الجاري

سادسا-تطبيق البرمجة المالية في ظل السياسة النقدية التوسعية (2015-2017):

في ظل إدارته للسياسة النقدية خلال ال فترة (2015-2017)، دأب واستمر بنك الجزائر على عرض التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية والقرضية الناجمة عن البرمجة المالية، وهذا مع توقع تكيف هذه التنبؤات مع التغيرات التي يمكن أن تحدث في الحالة الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية، وبنفس السياق فشل بنك الجزائر في التأثير بنسبة كبيرة على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد الوطني. حيث لم تؤدي وسائل السياسة النقدية الموضوعية من طرفه إلى تحقيق هدف هذه السياسة، بالمعدل المطلوب في إطار استراتيجية استهداف التضخم.

فلقد تطورت بتطور المجاميع النقدية والقرضية، بمستويات غير متسقة مع استهداف التضخم خلال الفترة قيد الدراسة حيث تجاوز معدل النمو للكتلة النقدية (الفعلي المعدل المتوقع)، وبالمثل تجاوز معدل نمو القروض للاقتصاد الفعلي المعدل المتوقع

وبالتالي لم يتمكن بنك الجزائر في اذار البرمجة المالية من كبح الوتيرة المتزايدة للمستوى العام للأسعار، في ظرف لم تتمكن فيه وزارة التجارة بالخصوص على القيام بوظائفها التالية:

✓ ضبط المنافسة، وتنظيم أسواق السلع والخدمات

✓ محاربة "رافعوا الأسعار" الذين ضاعفوا من الضغوطات التضخمية، وبشكل رئيسي على جمهور المستهلكين

وكانت الانخفاضات السنوية، التي عرفها للدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو، وارتفاع معدلات الانفاق العمومي وانخفاض معدلات التحصيل الضريبي، مظاهر أخرى من مظاهر عدم قدرة بنك الجزائر على استخدام البرمجة المالية.

الجدول رقم (2): تطور معدلات النمو النقدي والقروض في إطار البرمجة المالية.

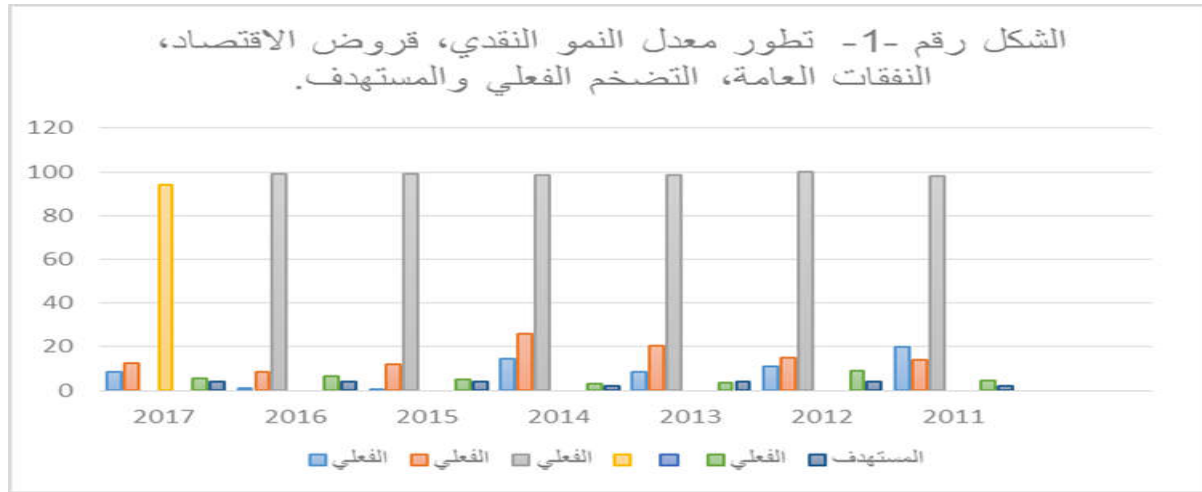
الفترة	الفترة (2014-20141)				الفترة (2017-2015)			
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الوصف
معدل النمو النقدي M2	19.9	10.9	8.4	14.6	0.1	0.8	8.4	الفعلي
معدل نمو القروض للاقتصاد	14	15.1	20.3	26.1	11.9	8.7	12.3	الفعلي
النفقات العامة / اجمالي الناتج المحلي	98.2	100.1	98.7	98.3	99.1	99.2	94.2	الفعلي

معدل التضخم %	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8	6.40	5.59	الفعلي
معدل التضخم المستهدف %	2	4	4	2	4	4	4	المستهدف

المصدر: تقارير بنك الجزائر، ملحق الجداول الإحصائية.

ولتوضيح بيانات الجدول بشكل أدق، قمنا بإعداد مخطط الأعمدة البيانية أدناه:

الشكل رقم (1): تطور معدل النمو النقدي والقروض المقدمة للاقتصاد، النفقات العامة والتضخم الفعلي والمستهدف.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول الإحصائية، تقارير بنك الجزائر 2011-2017.

خلاصة:

إن بنجاح نك الجزائر في وضع التنبؤات السليمة في إطار البرمجة المالية خلال السنوات المقبلة، يتطلب في واقع الأمر توافر العوامل التالي:

- اسراع الحكومة في تدارك عجز الميزانية العامة إلى مستويات أمنة.
- تدبير الإيرادات المطلوبة لتغطية الإنفاق العام المتزايد من خلال زياد التحصيل الضريبي.
- التوقف نهائيا عن الاقتراض المباشر من بنك الجزائر.
- الحد من اسهام العجز والدين الحكومي في مكون القاعدة النقدية.
- إصدار النقود من طرف بنك الجزائر يكون مكافئا لنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي نكون قد أجبنا عن إشكالية الدراسة، حيث نستنتج أن البرمجة المالية لبنك الجزائر لم تؤدي إلى التحكم في معدل النمو النقدي، بسبب تدفق كتلة نقود ضخمة من باب الميزانية، مما أثر سلبا على القيمة الداخلية الخارجية للدينار الجزائري. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، التي أكدت بأن التوسع الكبير في النفقات العامة قد قاد إلى زيادة الكتلة النقدية **M2** بمستويات جعلت معدل التضخم الفعلي

يتجاوز التضخم المستهدف في أغلب سنوات الفترة قيد الدراسة. أما الفرضية الثانية فهي منفية لأن فشل بنك الجزائر في تطبيق البرمجة المالية يعود سببه الرئيسي إلى عدم تمتع بالاستقلالية المطلوبة.

وإن الارتباط الذي أشرنا إليه والقائم بين بين التمويل النقدي للنفقات العامة وللعجز المالي، والتضخم أظهر بأن السياسة المالية الحكومية، هي المصدر الرئيسي للتضخم في الاقتصاد الوطني.

لذلك نوصي، عندما يقوم بنك الجزائر بتنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة، لا بد أن يخفض من طلب الحكومة على الدينار مقابل الدولار الأمريكي واليورو، إلى مستويات لا تعيق تطبيق استراتيجية البرمجة المالية. وهو ما سيتولد عنه الايجابيات التالية،

- سهولة إدارة السياسة النقدية.
- تراجع الهيمنة المالية الحكومية على القاعدة النقدية.
- استعادة التوازن لقيمة الدينار الجزائري داخليا وخارجيا.
- إمكانية ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف

قائمة المراجع:

1. العباس بلقاسم . (2004). التصحيح الهيكلي. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية (العدد 31)، صفحة 9. تم الاسترداد من http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/86/86_develop_bridge31.pdf
2. matheron julien ، Mojon Benoît ، et ، Sahuc Jean-Guillaume) .Avril, 2012 .(La crise de la dette souveraine et la politique monétaire) .Banque de France. N° 16 ° .p.178
3. McCallum Bennett T، et، Nelson Edward ، (2006) .Monetary and Fiscal Theories of the Price Level : The Irreconcilable Differences) . Research Division Federal Reserve Bank of St Louis Working Paper Series (المحرر، p1، تم الاسترداد من <http://real.stlouisfed.org.s3.amazonaws.com/wp/2006/2>
4. رجاء عزيز بندر. (بلا تاريخ). استهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية. (لبنك المركزي العراقي، المحرر) صفحة 2. تم الاسترداد من <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232003838684.pdf>
5. شوقي جباري ، و حمزة العوادي. (2014). سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل، وتشيلي، وتركيا. مجلة رؤى استراتيجية، الصفحات 73-74.
6. ماجد محمد يسرى الخربوطلي. (2019). ممرات السياسة النقدية واستهداف التضخم. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، صفحة 592.
7. مصالح الحكومة. (2017). القانون رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقروض. (الجريدة الرسمية، المحرر) الجريدة الرسمية (57)، صفحة 4.

8. هبة عبد المنعم، و الوليد طلحة. (2020). استهداف التضخم تجارب عربية ودولية. (صندوق النقد العربي، المحرر) صفحة 4. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/.pdf.